الانعكاسات الاقتصادية للعقوبات الأمريكية الأوربية

Economic repercussions of US-European sanctions

الباحثة : زينب سمير احمد

أ.د.اخلاص قاسم نافل

المخلص:

كان لحزم العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا، تداعيات سلبية على الاقتصاد الروسي وأمن الطاقة، سواء في تباطؤ مؤشر النمو الاقتصادي الروسي، أو انخفاض قيمة الروبل الروسي، أو صعوبة تمويل مشاريع قطاع الطاقة، وتراجع عائدات النفط والغاز في روسيا، لكن رغم كل هذه العقوبات التي استهدفت روسيا وأدت إلى تراجعها في أكثر من مجال، فإن هذا التأثير لا يكاد يذكر إذا نظرنا إلى مكانة روسيا وقوتها الهائلة في مجال الطاقة.**الكلمات المفتاحية** (العقوبات، الأزمة الاوكرانية، الاقتصاد الروسي، الأمن الطاقوي الروسي).

Abstract:

The packages of US and European sanctions imposed on Russia had negative repercussions on the Russian economy and energy security, whether in the slowdown in the Russian economic growth index, the decline in the value of the Russian ruble, the difficulty of financing energy sector projects, and the decline in Russia's oil and gas revenues. But despite all these sanctions, which targeted Russia and led to its decline in more than one field, this effect is negligible if we look at Russia's stature and its enormous power in the field of energy.key words:-(Penalties, Ukrainian crisis, Russian economy, Russian energy security)

المقدمة

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها المحاولات الروسية في التوسع والعودة إلى الساحة الدولية كقطب مهيمن لا تقل مكانته عن القطب الأمريكي بحزمة من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت بالدرجة الأولى الاقتصاد الروسي وأمنها الطاقوي الذي يشكل الشريان الحيوي لروسيا الاتحادية، وذلك يرجع لكون روسيا تعتمد على صادرتها من الموارد الطاقوية (ولا سيما صادرات النفط والغاز) لتحقيق مكاسب مالية ضخمة تفيد في تمويل مشاريعها التنموية في مختلف المجالات الحياتية.ومما لا شك فيه أن هذه العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا ولا سيما تلك التي فرضت بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم لعام ٢٠١٤، وإبان تدخلها العسكري بأوكرانيا عام ٢٠٢٢، كان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الروسي، ومن أبرز الصور التي ظهرت فيها هذه الانعكاسات الصور الآتية: (تباطؤ مؤشر نمو الاقتصاد الروسي، انخفاض قيمة الروبل الروسي، خروج رؤوس الأموال الأجنبية من روسيا، التأثير على قدرة البنوك الروسية على تسديد الديون الخارجية، التراجع في مجال الطيران).ولم تقتصر الانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية الغربية على الاقتصاد الروسي فحسب، إذ إن هذه الانعكاسات ظهرت أيضاً على الأمن الطاقوي الروسي بصورة واضحة وجلية (ولا سيما تلك الانعكاسات المترتبة على العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا بعد ضمها القرم)، ولعلَّ أبرز هذه الانعكاسات ما يلي: (الأنخفاض الكبير في أسعار النفط، صعوبة بالغة في تمويل المشاريع القطاع الطاقوي، تدني عائدات روسيا الاتحادية من النفط والغاز، تراجع الاستثمارات في المجال الطاقوي).

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من كون العقوبات الاقتصادية الامريكية والاوربية كان لها انعكاسات على الاقتصاد الروسي كون الاخيرة بحاجة الى مصادر الطاقة بشكل كبير وان الاسواق الاوربية كانت تتصدر الاسواق العالمية في الصادرات الروسية من النفط والغاز وبعد الحرب الروسية الاوكرانية اصبح لهذا الموضوع اهمية في مجال البحث العلمي كون الانعكاسات شملت الاقتصاد الروسي برمته ولا تقتصر على قطاع الطاقة فقط.

فرضية البحث:

من الأهمية يمكن ان نثبت الفرضية الأتية وهي ان القوبات الامريكية الاوربية اثرت على الاقتصاد الروسي بحدود نسبية.

إشكالية البحث:

تركز مشكلة البحث في كون العقوبات الاقتصادية الامريكية والاوربية التي فرضت على روسيا تتميز بالاستمرارية والتنوع ولاتقتصر على قطاع واحد وهو قطاع الطاقة انما تشمل الاقتصاد الروسي برمته والذي فاقم هذا الامر الحرب الروسية الاوكرانية والتي كانت لها تداعيات كبيرة على العالم بشكل عام وعلى روسيا بشكل خاص اقتصاديا وسياسيا وهذا يقودنا الى التساؤل الاتي

ماهي انعكاسات العقوبات الامريكية الاوربية على الاقتصاد الروسي ؟

ماهي انعكاسات العقوبات الامريكية الاوربية على الامن الطاقوي الروسي؟

منهجية البحث:

المنهج التحليلي الوصفي وهو المنهج الذي يقوم على تحليل جملة المعطيات الدولية وصولا للفهم الدقيق للوقائع المادية المحسوسة على صعيد العلاقات الدولية الاقتصادية وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في غالبية اجزاء البحث موضوع الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى محورين تضمن الاول انعكاسات العقوبات الامريكية الاوربية على الاقتصاد الروسي عقب ضم القرم وكذالك عقب التدخل الروسي في اوكرانيا اما المحور الثاني فيتضمن انعكاسات العقوبات الامريكية الاوربية على الامن الطاقوي الروسي وكذالك في الفترتين عقب ضم القرم وابان التدخل الروسي في اوكرانيا.

أولاً: الأنعكاسات الاقتصادية:نتيجة لفرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها لحزم العقوبات الاقتصادية على روسيا، ولا سيما تلك التي فرضت إبان قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ والتدخل العسكري بأوكرانيا عام ٢٠٢٢، تأثر الاقتصاد الروسي تأثراً سلبياً[١]، إلا أن هذا التأثر اختلف باختلاف شمولية هذه العقوبات ومدى اتساعها والجوانب التي أنصبت عليها في كل مرحلة من هاتين المرحلتين.

١- **انعكاسات حزم العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على اقتصاد روسيا بعد حرب القرم:**مما لا شك فيه أن حزم العقوبات الغربية (الأمريكية الأوروبية) التي فرضت على روسيا الاتحادية عقب قيامها بضم القرم كان لها انعكاسات سلبية واضحة المعالم على الاقتصاد الروسي، ويمكن تحديد جملة هذه الانعكسات بالنقاط الخمس الآتية:

أ- **تباطؤ مؤشر نمو الاقتصاد الروسي،** وذلك يرجع لكون العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا بعد ضمها للقرم أدت إلى انخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي مما استتبع انخفاض قيمة عوائده في الاقتصاد الروسي بنسبة (١.٨٪)مع حلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن كون هذه العقوبات أدت إلى انخفاض ناتج روسيا المحلي الإجمالي بمعدل تجاوز التريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٦، بالإضافة لكون هذه العقوبات أدت إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي في روسيا لتصل إلى نسبة(-٠,٦٪) مع حلول عام ٢٠١٦[٢]

جدول رقم (١) يوضح معدل النمو الاقتصادي الروسي ما بين عامي ٢٠١٠- ٢٠١٦:

السنة	النسبة المئوية لمعدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي بالتريليون دولار أمريكي
٢٠١٠	٤.٥٪	١,٦٢٦,٥٧
٢٠١١	٤.٣٪	٢,٠٣١,٧٧
٢٠١٢	٣.٤٪	٢,١٧١،٧٤
٢٠١٣	١.٢٪	٢,٢٣١,٨٤
٢٠١٤	٠.٩٪	٢,٠٢٩,٦٢
٢٠١٥	-٣.٨٪	١,٣٢٤,٧٣
٢٠١٦	-٠.٦٪	١,١٣٢,٧٤

المصدر: هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، ص٤٤.

ومن خلال الرجوع إلى البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلحظ أن الاقتصاد الروسي كان قد تأثر بشكل ملحوظ بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية وضمها للقرم، إذ إنه وكما هو موضح في الجدول كانت النسبة المئوية لمعدل نمو الاقتصاد الروسي ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ تتجاوز نسبة ال (٣٪)، ثم وبدأت بالانخفاض مع ظهور بداية معالم الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٣ لتصل في العام ٢٠١٦ إلى نسبة (-٠,٦٪)، ومعنى ذلك أن معدلات النمو أضحت معدلات نمو سلبية بعدما كانت إيجابية قبل فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وهذا الانخفاض استتبع بلا شك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا الاتحادية.

ب- **انخفاض قيمة الروبل الروسي وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج،** إذ إن العقوبات الغربية على روسيا بعد ضمها للقرم أدت إلى انخفاض قيمة الروبل الروسي بشكل كبير بحيث وصل سعر الدولار الأمريكي الواحد إلى ال ٧٦ روبل روسي في الشهر الثالث من عام ٢٠١٦ بعدَ أن كان يتأرجح بين ال (٢٦-٢٨ روبل) قبل فرض العقوبات على روسيا[٣]، وهذا ما أدى إلى خسارة الشركات التي تباشر نشاطها على الأراضي الروسية ما يقارب ال (٣٠٪) من رأسمالها مما دفع العديد منها إلى وقف نشاطاتها التي تباشرها في روسيا مما استتبع

حدوث نقص ملموس في السيولة الأجنبية لدى البنوك الروسية كنتيجة طبيعية لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وما رافق ذلك من سحب كبير للودائع من البنوك الروسية والتي وصلت قيمتها في عام ٢٠١٤ إلى ١٥٧ مليار دولار[٤].

جدول رقم (٢) يوضح تأرجح وانخفاض قيمة الروبل الروسي ما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦

السنة	الشهر	قيمة الروبل أمام الدولار الأمريكي
٢٠١٤	أيلول	٣٧.٢٩
	كانون الأول	٤٩.٣٢
٢٠١٥	كانون الثاني	٥٦.٢٤
	شباط	٦٨.٩٣
	نيسان	٥٧.٦٥
	آب	٦٠.٣٥
	تشرين الأول	٦٦.٧٤
	كانون الأول	٦٦.٧٤
٢٠١٦	كانون الثاني	٧٢.٩٨
	شباط	٧٥.١٧
	آذار	٧٥.٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة في بحث الدكتور هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، ص٤٥.

ومن خلال الرجوع إلى البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلحظ أن سعر الروبل الروسي وفي ضوء العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بعد ضمها للقرم بدأ يتأرجح زيادةً ونقصاناً إلا أن المؤشر العام وبالرغم من كل المحاولات الروسية للحفاظ على قيمة عملتها الوطنية كان في النهاية يتجه نحو انخفاض قيمتها أمام الدولار الامريكي ليصل هذا الانخفاض إلى أعلى مستوياته في الشهرين الثاني الثالث من عام ٢٠١٦ لتصبح قيمة الدولار الأمريكي الواحد بتلك الفترة معادلة لما يقارب ال (٧٦) روبلاً روسياً.

ج- انخفاض عوائد الصادرات الروسية وتراجع الفائض في الميزان التجاري لروسيا الاتحادية[٥]، إذ إن العقوبات الأمريكية الأوروبية على روسيا أدت إلى تراجع العلاقات التجارية مع الدول الغربية وعلى الأخص دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات الروسية ولا سيما النفطية منها إلى هذه الدول فضلاً عن انخفاض اسعارها، وهذا ما أدى بدوره إلى تراجع فائض الميزان التجاري الروسي من ما يقارب (٢٠٠) مليار دولار أميركي وفق الحسابات الختامية لعام ٢٠١١ إلى (٧١) مليار دولار أميركي وفق الحسابات الختامية لعام ٢٠١٦، وهذا يعني أن عائدات الصادرات الروسية فقدت أكثر من نصف قيمتها كنتيجة لهذه العقوبات المفروضة على روسيا.

جدول رقم (٣) يوضح الفائض في الميزان التجاري الروسي ما بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٦

السنة	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار دولار	الفائض التجاري بالمليار دولار
٢٠١١	٥١٧,٢٠٣	٣٢٣,٨١٥	١٩٣,٣٨٨
٢٠١٢	٥٢٩,٩٨٣	٣٣٧,٧٥٥	١٩٢,٢٢٨
٢٠١٣	٥١٩,٥٨٩	٣٤٣,٦١٦	١٧٥,٩٧٣
٢٠١٤	٤٩٦,٨٦٣	٣٠٦,٧٦٢	١٨٧,١٠٢
٢٠١٥	٣٤٠,٧١٧	١٩٤,٣٤٢	١٤٦,٣٧٥
٢٠١٦	٢٢١,٣٦٨	١٥٠,٠٧٤	٧١,٢٩٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Center Bank of Russia and Russia Balance of Trade,www.tradingeconomics.com/russia/balance-of-trade.

د- تراجع التصنيف الائتماني للاقتصاد الروسي والانكماش في حجم الاستثمارات في روسيا، وذلك يرجع لكون العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية الموجهة ضد روسيا كردة فعل على ضمها للقرم أدت إلى ظهور جملة من المؤشرات السلبية التي كان من شأنها عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في الأراضي الروسية، ومن أبرز هذه المؤشرات: (ارتفاع تكاليف الأعمال، تدهور مؤشرات الاقتصاد الروسي الكلي، زيادة مؤشرات مخاطر الاستثمار في روسيا إبان عدم الاستقرار الاقتصادي فيها ..... وغيرها من المؤشرات التي تؤكد للمستثمرين عدم صلاحية الأراضي الروسية لمباشرة النشاط الاستثماري(٦).

هـ- ارتفاع أسعار الفائدة كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل التضخم، وذلك يرجع لكون البنك الروسي المركزي وجد نفسه إبان فرض العقوبات الغربية على روسيا مضطراً لرفع أسعار الفائدة إلى حد قارب ال (١٧٪) وذلك بهدف تحقيق نوع من الاستقرار في سعر الروبل ومنع حدوث أي انهيار أخر له، وهذا بلا شك شكلَ عائقاً هاماً أمام مسألة تحفيز الأستثمار(٧).

٢- انعكاسات العقوبات الغربية على اقتصاد روسيا بعد تدخلها بأوكرانيا: من خلال التمعن بحزم العقوبات الأمريكية الأوروبية التي فرضت على روسيا إبان تدخلها العسكري بأوكرانيا يمكننا القول بأن هذه العقوبات كانت أشد من العقوبات التي فرضت عليها بعد ضمها للقرم، وهذا ما أدى بدوره إلى ظهور انعكاسات على الاقتصاد الروسي أكثر شدة من تلك الانعكاسات المترتبة على العقوبات التي تم فرضها عقب أحداث عام ٢٠١٤، وعلى أية حال يمكن تحديد هذه الانعكاسات المؤثرة في الاقتصاد الروسي بشكل رئيسي في النقاط السبع الآتية:

أ- انخفاض قيمة الروبل الروسي أمام الدولار الأمريكي، وذلك يرجع لكون العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على روسيا أدت إلى تجميد كافة أصول وحسابات البنك المركزي الروسي (CBR) في مجموعة السبعة الكبار وهذا ما استتبع حرمانه من احتياطات ذهبية تقدر قيمتها ب (١٢٧) مليار دولار، مما أدى بدوره إلى فقدان البنك المركزي قدرته على المحافظة على أسعار الصرف وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد بنسبة وصلت إلى (٤٥٪)(٨).

ب- عجز العديد من البنوك الروسية ومن بينها بنوك ضخمة (كبنك سبيرينك) عن تسديد مدفوعاتها ومدفوعات عملائها بالدولار الأمريكي، ويرجع هذا الانعكاس للعقوبات الأمريكية الأوروبية المفروضة على روسيا عقب تدخلها العسكري بأوكرانيا، لكون هذه العقوبات حرمت العديد من البنوك الروسية ومن بينها بنك سبيرينك من نظام سويفت المالي الذي يتيح تسديد مدفوعات هذه البنوك ومدفوعات عملائها بالدولار الأمريكي وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع كلفة المدفوعات(٩).

ج- خروج رؤوس الأموال الأجنبية من روسيا، ويرجع ذلك لكون البنك المركزي الأميركي عمدَ إلى استقطاب كافة الاستثمارات في العالم من خلال قيامه في عام ٢٠٢٢ برفع معدل الفائدة بمعدل (٧٥٪) في الوقت الذي تعاني منه روسيا من تداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وهذا ما يجعلها عاجزة عن منافسة أمريكا في هذا المجال(١٠)، ولعلَّ أهم الأسباب التي تجعل روسيا عاجزة عن منافسة الولايات المتحدة في مجال استقطاب رؤوس الأموال هو السبب المتمثل في عجز البنوك والشركات الروسية من الوصول إلى أسواق رأس المال الغربية.

د- التأثير على قدرة البنوك الروسية على تسديد الديون الخارجية، إذ إن العقوبات الاقنتصادية الأمريكية الأوروبية أدت إلى إغلاق الفرصة أمام العديد من المقترضين الروس الذين كان يعتمد عليهم في موضوع تمويل الديون القديمة، وهذا بدوره سيؤدي إلى إضطرار روسيا إلى تخصيص مبالغ ضخمة لسداد الديون الخارجية فضلاً عن استخدامها للمدخرات المحلية وبالتالي انخفاض معدل نمو الاقتصاد الروسي الضعيف أصلاً(١١).

هـ- التأثير السلبي على الإنتاجية الروسية للسلع التكنولوجية المتقدمة مما يستتبع تراجع صادراتها في هذا الميدان، فالعقوبات الاقتصادية على روسيا أدت إلى تقييد العديد من صادرات الدول الغربية إلى روسيا ولا سيما صادرات التكنولوجيا المتطورة والتي تعتمد عليها روسيا في أنتاجها للكثير من السلع التكنولوجية وغيرها من المعدات والآلات المتطورة(١٢)، وهذا بلا شك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الصادرات الروسية من هذه السلع إلى الخارج.

و- التراجع في مجال الطيران، وذلك يرجع لكون حزم العقوبات الأمريكية الأوروبية الاقتصادية قيدت الصادراتالأوروبية إلى الشركات الروسية العاملة في مجال الطيران وهذا ما استتبع انخفاض حصة روسيا من الصادراتالأوروبية المتعلقة بهذا المجال، إذ إن شركات الطيران

الروسية وبواقع العقوبات المفروضة عليها لا تستطيع أن تقوم بشراء أي طائرات أو قطع غيار أو معدات لأسطولها من الأسواق الأوروبية وهذا ما ينعكس سلباً على أسطول روسيا التجاري الجوي الذي يعتمد على هذه الصادرات(١٣).

ز- **إلحاق الضرر بصناعة الدفاع الروسية**، وذلك يرجع لكون العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها عقب التدخل الروسي بأوكرانيا أدت إلى حرمان روسيا من استيراد العديد من الأجهزة التكنلوجية المتطورة والآلات التي تلزمها لتطوير صناعة الدفاع الروسية، كالأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة السفن والطائرات والصواريخ والمعدات الفضائية..... وغيرها من الصناعات الهامة التي تفيد قطاع الدفاع الروسي(١٤).وبناءً على كل ما تقدم وبعدَ استقراء أبرز انعكاسات العقوبات الأمريكية الأوروبية على الاقتصاد الروسي، في أعقاب قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وإبان تدخلها العسكري بأوكرانيا عام ٢٠٢٢ يمكننا أن نتوصل إلى استنتاجين هامين وما:

١- إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة لها وعلى الرغم من كل تصعيداتها إلا أنها تبقى حذرة من المواجهة العسكرية مع روسيا الاتحادية، إذ إنها تعلم بأن روسيا دولة نووية عظمى وتمتلك من القدرات العسكرية ما يشكل خطراً على العالم بأسره، وهذا ما يدفعها إلى مواجهة محاولات روسية التوسعية بما تمتلكه من أدوات ضغط اقتصادية تستهدف الاقتصاد الروسي والبنى التحتيه على أمل رجوع روسيا عن الخطوات التي تقوم بها.

٢- على الرغم من أن جميع العقوبات الأمريكية الأوروبية استهدفت الاقتصاد الروسي وأدت إلى تراجعه في أكثر من ميدان إلا أن ذلك لا يعني أن أثرها ذو أهمية كبيرة بالنسبة للروس ولا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الامكانيات الروسية الهائلة في مجال الطاقة والتي سنتناول الحديث عنها في مشهد تراجع أثر العقوبات الاقتصادية.

ثانياً: الانعكاسات على الأمن الطاقوي الروسي:مما لا شكَ فيه أن العقوبات الأمريكية الأوروبية لم يقتصر تأثيرها السلبي على الاقتصاد الروسي فحسب، بل أمتد هذا التأثير السلبي إلى أبعد من ذلك ليظهر وبصورة واضحة على الأمن الطاقوي الروسي الذي يعد ركيزة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الروسي ككل(١٥)، ويمكن توضيح هذا التأثير من خلال دراسة مفهوم الأمن الطاقوي الروسي **أولاً**، ثم دراسة انعكاسات العقوبات الأمريكية الأوروبية على أمن الطاقة الروسي بعد ضمها للقرم **ثانياً**، ثم دراسة تلك الانعكاسات التي ظهرت بعد الحرب الروسية الأوكرانية **ثالثاً** وأخيراً.

١- **مفهوم الأمن الطاقوي الروسي:**يعتبر مفهوم الأمن الطاقوي في روسيا من أهم المسائل الأمنية في الإستراتيجية الاقتصادية السياسية الروسية، وتنبع هذه الأهمية الكبيرة للأمن الطاقوي الروسي في الفكر الإستراتيجي الروسي من جملة معطيات تؤكدها ولعلَّ أبرز هذه المعطيات: (قدرات روسيا الطاقوية الهائلة إذ إنها تعد الأولى في أوراسيا من حيث الإمكانيات الطاقوية، مركز روسيا المتقدم كإحدى أهم الدول المنتجة والمصدرة للطاقة إلى دول العالم المستهلكة لمصادر الطاقة ولا سيما الدول الأوروبية(١٦)، عدم حاجة روسيا لاستيراد موارد الطاقة من الدول الأخرى وهي بذلك تعد الدولة الوحيدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن المكتفية ذاتياً من هذه الموارد الطاقوية الحيوية، سيطرة روسيا على أسواق الطاقة خارج دول الأوبك(١٧)).ومن خلال ما تقدم يلحظ أن مفهوم الأمن الطاقوي الروسي ينطلق من عدة نقاط جوهرية ولعلَّ أهمها النقاط الآتية: (تأمين الإمدادات، وتأمين الوصول الآمن لصادرات روسيا من موارد الطاقة إلى الأسواق العالمية ولا سيماالأوروبية منها التي تغذيها روسيا بما يقارب ال (٥٠٪) من احتياجاتها من موارد الطاقة (النفط، والغاز الطبيعي)، والحفاظ على استقرار الأسعار، والحفاظ على أمن طلب موارد الطاقة الروسية لكون هذا الموضوع يتناسب طردياً مع موضوع أمن عائدات روسيا من سوق الطاقة والتي تلعب كل الدور في تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية)(١٨).وعلى أيه حال فإن مفهوم الأمن الطاقوي يختلف بين الدول المصدرة والدول المستوردة لموارد الطاقة، إذ إن هذا المفهوم يقوم عند الدول المصدرة لهذه الموارد على أساس ضمان كفاية الإنتاجية للموارد الطاقوية، مع ضمان الطلب المستمر عليها بأسعار عالية تغطي التكاليف الإنتاجية لهذه الموارد وتحقق فائضاً مالياً، في حين يقوم هذا المفهوم (مفهوم الأمن الطاقوي) عند الدول المستوردة لموارد الطاقة على أساس ضمان كفاية الإمدادات من هذه الموارد من موردين موثوق بهم، وضمان الحصول عليها بأسعار متدنية وذلك بغية حفاظها على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو(١٩).ولا يبتعد المفهوم الروسي للأمن الطاقوي عن مفهومه عند باقي الدول المصدرة لموارد الطاقة، إذ إن المفهوم الروسي للأمن الطاقوي يقوم على أساس ضرورة تأمن موارد طاقوية كافية، وضرورة التصدير الروسي الآمن لهذه الموارد بأسعار عالية تحقق أرباحاً مهمة، بالإضافة إلى ضرورة تأمين الأجهزة التكنلوجية الحديثة اللازمة لاستخراج الموارد الطاقوية، فضلاً عن ضرورة تأمين وصول روسيا

إلى الأسواق الخارجية، ومن خلال استقراء مفهوم الأمن الطاقوي الروسي المتقدم، يمكن القول أن مفهوم أمن الأمدادات الروسية يقوم بشكل أساسي على ضمان الظروف التي تكفل وصول إمدادات الطاقة للطرف المتلقي (المستورد) مع مستوى مقبول من خطر تعطل الإمدادات(٢٠).

2-انعكاسات العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على أمن الطاقة الروسي عقب قيام روسيا بضم القرم عام ٢٠١٤:

لا شك أن حزم العقوبات التي فرضت على روسيا في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم كان لها تأثير سلبي على مختلف القطاعات في الدولة بما فيها القطاع الطاقوي وهذا ما كان من شأنه إلحاق الضرر بالأمن الطاقوي الروسي، ومن هذا المنطلق سأقوم بتسلط الضوء على أهم انعكاسات العقوبات الاقتصادية الأمريكيةالأوروبية على الأمن الطاقوي الروسي وفقاً للآتي:يمكن إجمال إنعكاسات العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على الأمن الطاقوي لدولة روسيا الاتحادية بالانعكاسات الست الآتية:

أ- الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فالعقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية أدت إلى انخفاض أسعار النفط برنت إلى حد وصل إلى أكثر من النصف، إذ إنه وبحسب المؤشرات سجل برميل النفط برنت في النصف الأول من عام ٢٠١٤ سعر (١٠٩) دولار أمريكي، ثم بدأت أسعاره بالانخفاض الملحوظ حتى وصل سعر البرميل في عام ٢٠١٥ إلى (٥٢) دولار أمريكي، وصولاً إلى سعر (٤٠) دولار أمريكي للبرميل عام ٢٠١٦(٢١).**جدول رقم (٤) يوضح انخفاض سعر برميل النفط الروسي ما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦.**

السنة	سعر برميل النفط الروسي مقدراً بالدولار الأمريكي
٢٠١٤	١٠٩
٢٠١٥	٥٢
٢٠١٦	٤٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة في أطروحة الطالبة فايزة بورياح، أبعاد العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على النزاعات المسلحة، ص٢٨٢.ومن خلال استقراء المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يلحظ أن العقوبات الغربية كانت قد أثرت وبشكل حاد على أسعار النفط الروسي إذ إنها أدت إلى نزول سعر البرميل الواحد بواقع (٦٩) دولار أمريكي وهذا ما شكل تهديداً حقيقياً لأمن روسيا الطاقوي.

ب- صعوبة تمويل مشاريع القطاع الطاقوي، وذلك يرجع لكون العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا بعد ضمها القرم أدت إلى زيادة الضغط على الاقتصاد الروسي وهذا ما استتبع عجز شركات القطاع الطاقوي عن تمويل مشاريعها الطاقوية الجديدة كتلك المشاريع التي تستهدف الاستكشاف في المياه العميقة بأقصى القطب الشمالي وكذلك المشاريع المتعلقة بالنفط الصخري(٢٢).

ج- تدني عائدات روسيا الاتحادية من النفط والغاز، فالعقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا أدت إلى انخفاض قيمة صادرات روسيا الطاقوية وعلى الأخص صادرات النفط والغاز كما سبق وذكرنا، وهذا بلا شك سيؤدي إلى انعكاس سلبي على أمن الطاقة الروسي، إذ إننا وبالرجوع إلى مفهوم الأمن الطاقوي الروسي نلاحظ أن موضوع تحقيق عائدات مالية ضخمة من صادرات روسيا من موارد الطاقة يعتبر عنصر رئيسي وركيزة أساسية من ركائز الأمن الطاقوي الروسي وبالتالي فأن فقدان هذه الركيزة يعتبر خلل كبير في الأمن الطاقوي الروسي وفق المفهوم المتقدم الذكر(٢٣).

د- تراجع الاستثمارات في المجال الطاقوي، وذلك يرجع لكون الدولة الروسية وفي مواجهتها للعجز الطارئ على ميزانية الدولة كنتيجة طبيعية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية التي أثرت في عوائد روسيا الاتحادية من صادرات النفط والغاز التي تعد المرتكز الأساسي للاقتصاد الروسي، عمدت إلى رفع قيمة الضرائب على العديد من الأنشطة ذات الصلة الوثيقة بالمجال الطاقوي كالأنشطة المتعلقة بالتعدين واستخراج النفط والغاز فضلاً عن قيامها بجمع الأرباح من شركات النفط والغاز التي تساهم الدولة فيها، وهذا بلا شك أدى إلى تراجع الاستثمارات في المجال الطاقوي(٢٤).

هـ- توقف الكثير من المشاريع الطاقوية التي تشارك فيها فيها شركات غربية، إذ إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على روسيا عقب ضمها للقرم أدت إلى تعطيل الكثير من المشاريع الطاقوية التي تسهم فيها شركات غربية ولعلَّ أبرز تلك المشاريع: (مشروع تطور الاستكشاف الموقعة اتفاقيته مع شركة توتال الفرنسية عام ٢٠١٤ والذي يستهدف استكشاف موارد النفط الصخري بالمشاركة مع شركة لوك اويل، والمشاريع التي وقعت روسيا اتفاقياتها مع شركات أجنبية أخرى كشركة أكسون موبيل الأمريكية – وشركة شل البريطانية الهولندية – وشركة بي بي البريطانية والتي تستهدف بمجملها استكشاف النفط الصخري ودعم موارد الطاقة الروسية)(٢٥).

و- **عرقلة عمليات التنقيب في القطب الشمالي والنفط الصخري**، فالعقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية حظرت تصدير التكنالوجيا المتطورة إلى روسيا، ولا سيما تلك التكنلوجيا المتطورة التي يتم توظيفها للتنقيب عن النفط والغاز في القطب الشمالي والنفط الصخري، وهذا الأمر أدى بلا شك إلى ضعف الإمكانيات الروسية في مجال الاستكشافات الجديدة لموارد الطاقة مما انعكس سلباً على الأمن الطاقوي الروسي القائم على أساس تحقيق فائض في الإنتاج الطاقوي لتحقيق احتياجات السوق المحلية الروسية المتزايدة وتصدير الفائض من موارد الطاقة إلى السوق العالمية ولا سيما السوقالأوروبية بما يحقق عائدات مالية هائلة تفيد الاقتصاد الروسي بالمجمل[٢٦].وهذه هي أهم انعكاسات العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة كردة فعل على قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم إليها عام ٢٠١٤، وعليه سيتم الانتقال لدراسة انعكاسات العقوبات الاقتصادية الغربية بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

3- انعكاسات العقوبات الاقتصادية الأميركية الأوروبية على الأمن الطاقوي الروسي بعد الحرب الروسية الأوكرانية:

على الرغم من أن العقوبات الاقتصادية الأمريكيةالأوروبية التي استهدفت روسيا بعد تدخلها العسكري بأوكرانيا كانت قد أثرت تأثير سلبي على الاقتصاد الروسي بالمجمل إلا أن تأثيرها كان عكسياً بالنسبة للأمن الطاقوي الروسي – أي أنها انعكست بشكل إيجابي عليه –، وذلك يرجع لكون الحظر المفروض على النفط والغاز الروسيين أدى إلى زيادة الطلب مقابل نقص العرض وهذا ما استتبع ارتفاع أسعارهما عالمياً، ووفقاً لاحصائيات المعهد الدولي للمالية فقد قدر فائض الحساب الجاري لروسيا بنهاية عام ٢٠٢٢ بمبلغ يقارب ال(٢٧٠) مليار دولار أمريكي وهذا ما سمح لروسيا أن تعوض أصول البنك المركزي المجمدة التي تبلغ حوالي ال (٣٠٠) مليار دولار أمريكي[٢٧] .

الخاتمة

ان الأمكانات الطاقوية الهائله من النفط والغاز الطبيعي والفحم ذات اهمية كبيرة جداً لروسيا حيث تعتمد عليها في تمويل مشاريعها التنموية هذا ماجعل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحده الامريكية وحلفائها الأوربيين تعمل على الضغط على روسيا بأستهداف أمنها الطاقوي عنطريق فرض عقوبات عليها وذالك بعد ضم القرم والحزب الروسية الأوكرانية الا انه ورغم كل هذه المساعي والتي كانت لها تدعيات نسبيه على روسيا الا انها تبقى قوية في مجال الطاقة ولايمكن مجابهتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار RCD، النجف الاشرف، العراق، ٢٠٢٢.

٢. محمد خديجة عرفة، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثانياً: المجلات العلمية:

١. حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا – ملف الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢.

٢. حورية قصعة وسليم جداي، السياسة الأمنية الروسية اتجاه شرق المتوسط.. دراسة في المرتكزات والتحديات، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (التاسع)، العدد (الأول)، جامعة خنشلة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣. خليفة بوزازي، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية–الأوربية، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد (السابع) ، العدد (الأول)، جامعة البليدة ٠٢، الجزائر، ٢٠٢٣.

٤. شيماء بشري، الاقتصاد أول ضحايا الأزمة الروسية الأوكرانية، بحث منشور في مجلة آفاق السياسة، العدد (التاسع والثمانون)، الجزائر، ٢٠٢٢.

٥. عمرو الشوبكي، الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢.

٦. عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، ملف الحرب الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢.

٧. غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوربي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٤-٩)، العدد (العشرون)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٣.

٨. محمد عبد الناصر محمد، مدى فعالية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (الخامس والثلاثون)، الإصدار (الثالث)، الجزء (الأول)، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، مصر، ٢٠٢٣.

٩. ميرة غسان جنيد وسلمان نصر عثمان، الأمن الطاقوي الروسي وتأثيره في السياسة الخارجية الروسية، بحث منشور في مجلة جامعة البعث، المجلد (الرابع والأربعون) ، العدد (التاسع) ، حمص، سوريا، ٢٠٢٢.

١٠.نورا عبه جي ، دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية، بحث منشور في مجلة المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠١٢.

١١.هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، بغداد، ٢٠١٧.

ثالثاً/ أطروحات الدكتوراه:

١. فايزة بورياح، أبعاد العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على النزاعات المسلحة، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون تخصص: قانون دولي لحقوق الإنسان، مقدمة إلى جامعة باتنة ١- الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠٢٣.

هوامش البحث

[01] خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار RCD، النجف الاشرف، العراق، ٢٠٢٢، ص٢٠.

[02] هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، بغداد، ٢٠١٧، ص٤٣-٤٤.

[03] هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مصدر سابق، ص٤٤.

[04] المصدر نفسه، ص٤٤-٤٥.

[05] هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مصدر سابق، ص٤٧.

[06] هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مصدر سابق، ص٤٨.

[07] حورية قصعة وسليم جداي، السياسة الأمنية الروسية اتجاه شرق المتوسط.. دراسة في المرتكزات والتحديات، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (التاسع)، العدد (الأول)، جامعة خنشلة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٨٨١.

[08] خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، مصدر سابق، ص٢٠-٣٢.

[09] خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، مصدر سابق، ص٢٣.

[10] حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا – ملف الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢، ص٢٥.

[11] خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥.

[12] غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوربي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٤-٩)، العدد (العشرون)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٣، ص٢١.

[13] عمرو الشوبكي، الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢، ص٣٧.

[14] خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا..الفاعلية والتأثير، مصدر سابق، ص١٧.

[15] شيماء بشري، الاقتصاد أول ضحايا الأزمة الروسية الأوكرانية، بحث منشور في مجلة آفاق السياسة، العدد (التاسع والثمانون)، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٣٠.

[١٦] نورا عبه جي ، دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية، بحث منشور في مجلة المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠١٢، ص٩-١٠.

[١٧] محمد خديجة عرفة، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤، ص٢٥.

[١٨] خليفة بوزازي، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية-الأوربية، بحث منشور في مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد (السابع) ، العدد (الأول)، جامعة البليدة ٠٢، الجزائر، ٢٠٢٣، ص٣٥٠-٣٥١.

[١٩] ميرة غسان جنيد وسلمان نصر عثمان، الأمن الطاقوي الروسي وتأثيره في السياسة الخارجية الروسية، بحث منشور في مجلة جامعة البعث، المجلد (الرابع والأربعون) ، العدد (التاسع) ، حمص، سوريا، ٢٠٢٢، ص٢٥.

[٢٠] ميرة غسان جنيد وسلمان نصر عثمان، الأمن الطاقوي الروسي وتأثيره في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سابق ، ص ٢٤.

[٢١] فايزة بورياح، أبعاد العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على النزاعات المسلحة، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون تخصص: قانون دولي لحقوق الإنسان، مقدمة إلى جامعة باتنة ١- الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠٢٣، ص٢٨٢.

[٢٢] فايزة بورياح، أبعاد العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على النزاعات المسلحة، مصدر سابق، ص٢٨٢.

[٢٣] خليفة بوزازي، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية-الأوربية، مصدر سابق، ص٣٥٤.

[٢٤] فايزة بورياح، أبعاد العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على النزاعات المسلحة، مصدر سابق، ص٢٨٣.

[٢٥] محمد عبد الناصر محمد، مدى فعالية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (الخامس والثلاثون)، الإصدار (الثالث)، الجزء (الأول)، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، مصر، ٢٠٢٣، ص٢٦.

[٢٦] غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي - الأوربي، مصدر سابق، ص٢١.

[٢٧] عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، ملف الحرب الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، بحث منشور من قبل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٢، ص٢٠، انظر كذلك: محمد عبد الناصر محمد، مدى فعالية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية، مصدر سابق، ص٢٥-٢٦.